الحوار الوطني| التفاصيل الكاملة لجلسة الدين العام وعجز الموازنة والإصلاح المالي

تحت عنوان لجنة الدين العام وعجز الموازنة والإصلاح المالي، واصل الحوار الوطني جلسته النقاشية العامة والعلنية للمحور الاقتصادي لمناقشة قضية "بدائل خفض الدين العام وتعظيم الفائدة من الاقتراض الداخلي والخارجي" والمدرجة على جدول أعمال لجنة "الدين العام وعجز الموازنة والإصلاح المالي": وذلك بقاعة (٣) بمركز القاهرة للمؤتمرات بمدينة نصر.

إقرأ أيضاً
وزيرة التضامن تستعرض الخدمات العلاجية للخط الساخن لصندوق مكافحة الإدمان
وزيرة التضامن تستعرض الخدمات العلاجية للخط الساخن لصندوق مكافحة الإدمان
تطهير مخرات السيول استعداداً لفصل الشتاء بحلوان
تطهير مخرات السيول استعداداً لفصل الشتاء بحلوان
خاص| هل يصوت المصريين بالخارج بانتخابات الرئاسة إلكترونيا؟.. «الهجرة تٌجيب»
خاص| هل يصوت المصريين بالخارج بانتخابات الرئاسة إلكترونيا؟.. «الهجرة تٌجيب»

في البداية ثمن المشاركون توصيات المرحلة الأولى من الحوار الوطني والتي تم رفعها لرئيس الجمهورية من أجل توجيهها للجهات المختصة للعمل على دراستها وتطبيقها.

إقرأ أيضا| الصناعة المصرية على طاولة مناقشات الحوار الوطني

إيجاد حلول علمية وعملية لخفض الدين العام

وفي السياق ذاته اتفق المشاركون على المضي قدمًا لإيجاد حلول علمية وعملية من أجل إيجاد بدائل وحلول لخفض الدين العام وعجز الموازنة.

واقترح المشاركون عدة مقترحات من بينها تفعيل مبدأ وحدة الموازنة ومبدأ شمولية الموازنة.

بينما اقترح بعض المشاركين أيضًا العمل وجود آلية تشريعية للعمل على تحديد سقف الدين العام.

وتضمنت مقترحات المشاركين أيضاً العمل على التوسع في برامج المبادلة الديون الخارجية بمشروعات تنمية، وإعادة جدولة الديون سواء الداخلية أو الخارجية لزيادة مدة السداد.

إقرأ أيضا| التمكين السياسي للشباب علي طاولة الحوار الوطني.. غداً

واقترح عدد من المشاركين تشكيل لجنة تضم وزارة المالية والتخطيط والتعاون الدولي وأيضاً مجلس النواب للعمل على مراقبة القروض ومتابعتها.

وأيضاً تضمنت المقترحات التي قدمها المشاركون العمل على دمج الاقتصاد غير الرسمي والاقتصاد الرقمي والمهن الحرة.

توسيع القاعدة الضريبية دون فرض ضرائب

وأشار المشاركون إلى العمل على إعادة النظر في عدة موضوعات من بينها الضرائب بحيث يتم توسيع القاعدة الضريبية دون فرض ضرائب جديدة او زيادة قيمتها وهو ما يقتضي التصدي لظاهرة التهرب الضريبي، وهيكلة الهيئات الاقتصادية والنظر في إدارتها، وأيضاً النظر في الأصول الغير مستغلة والإسراع في زيادة تفعيل عمل صندوق مصر السيادي.

وإعادة النظر في أولويات الإنفاق، وسياسات القروض الموجهة لدعم المشروعات الصناعية والزراعية وضرورة استثمار الأموال المقترضة في المشروعات التنموية وإحلالها محل بدائل الواردات وزيادة الصادرات والعمل على تعزيز الصناعات التحويلية والقدرات الإنتاجية.

أما عن السندات المحلية فقد لاقى هذا المقترح الترحيب لدى عدد من المشاركين لدعم المشروعات القائمة في محافظات الجمهورية، والعمل على تقليل التعامل النقدي والالتزام بالشمول المالي في الدولة.

إقرأ أيضا| البرنامج الوطني لتعزيز مشاركة الفلاحين بالشأن العام يعيد إحياء عيد الفلاح

تسهيلات من أجل جذب المستثمرين

ومن بين المقترحات العمل على وجود تسهيلات من أجل جذب المستثمرين، وتوسيع دور القطاع الخاص، والتوسع في منح الرخص الذهبية (الموافقة الواحدة) وأيضاً التوسع في قاعدة الشركات المتاحة للطرح سواء لدى البورصة المصرية أو المستثمر الاستراتيجي، وتحويل ال دعم العيني إلى نقدي نظرا للظروف الاقتصادية الحالية.

وثمن المشاركون إنضمام الدولة المصرية لمنظمة البريكس كعضو دائم بدءًا من يناير ٢٠٢٤ وأنها فرصة جيدة لفتح آفاق اقتصادية جديدة لمصر.

واختتمت الجلسة بتقديم المشاركين عددًا من التوصيات والمقترحات للأمانة الفنية للحوار الوطني من بينها مشروع إنشاء أسطول ناقلات للغاز الطبيعي في ظل الاكتشافات الحديثة للغاز الطبيعي في مصر، وغيره من المشروعات والمقترحات لدراستها من أجل تقديم بدائل وحلول لخفض الدين العام تقليل تكاليف الدين الداخلي والخارجي.